مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: معوقات التحول الديمقراطي في العراق
اسم الكاتب: طه العنبكي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6769
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المبحث الاول
المعوقات الثقافية والاجتماعية:-

لدرجة وعي الشعب وثقافته اهمية قصوى في تحديد ما يجب ان يعترف به للافراد من حقوق وحريات، ولا سيما الحقوق والحريات السياسية، فكلما كان المواطن على مستوًعالٍ من الوعي والادراك، كلما كانت فرصة اهتمامه، بل ومشاركته وتاثيره في العملية الديمقراطية اكبر من خلال المشاركة في الحياة السياسية ومن ذلك الانتماء الى حزب سياسي او جمعية او جماعة ضاغطة او ماشابه. لذا فان مساهمة الجماهير في عملية صنع القرار السياسي وبناء نظام الحكم ومؤسساته السياسية والدستورية تتطلب ان تكون هذه الجماهير على مستوى معين من الثقافة والدراية السياسية، ولا يمكن الوصول الى هذا الهدف إلا إذا تم رفع مستويات اكبر عدد من هؤلاء عن طريق التربية والتعليم وهما يقتضيان بتحسين الوضع المعاشي لهم ورفع المستوى الاقتصادي وبالشكل الذي يمكن من خلاله تهيئة مؤسسات التربية والتعليم والجامعات والمراكز الثقافية ودور النشر والصحافة والاعلام والاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني عموماً فضلاً عن توفير اجواء الاستقرار والامن الاجتماعي والسياسي[1].

إن التغيير الذي حصل في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ كان بمثابة تحول كبير وخطير بذات الوقت، تحول من حال الى نقيضه، فقد شهد العراق تحولاً من نظام شمولي مركزي مونوقراطي الى تحرر من كل القيود حتى وصل الحال الى حد الانفلات والفوضى وباسم الحرية والديمقراطية.

ان الظروف والاوضاع التي مر بها المجتمع العراقي في العقود الماضية وكنتيجة طبيعية ومنطقية للحروب والحصار الاقتصادي التي عانى منها ما عاناه هذا المجتمع والتي شاعت على اثرها الامية وتدنى المستوى الثقافي وتدهورت المراكز العلمية وتراجع دور المؤسسات التربوية الامر الذي اعاد المجتمع العراقي الى عصور ما قبل الصناعة. ومما زاد الامر سوءاً ما كرسته سياسات النظام السابق من خلال تطبيق ايديولوجية شمولية تمجد شخص الزعيم – القائد – وتركز على خلق جيل معبأ على وفق هذه الطريقة الامر الذي نتج عنه ظهور ثقافة موجهة وذات نمط واحد وذات نظرة احادية ولم تكن تمتلك اية رؤية في الحوار وبالتالي لم تتوفر الارضية لقبول الآخر ولا مجال للاختلاف فيها حتى غلب على هذه الثقافة طابع التعصب والعنف.

على ذلك فقد سادت في اوساط المجتمع العراقي ثقافة شاملة مسيطرة[2]، ولم يكن هنالك اي مجال لنمو وتبلور ثقافة وطنية تقوم على اساس تعزيز الاوامر والروابط المشتركة بين ابناء البلد الواحد وتأخذ بنظر الاعتبار وجود الثقافات الفرعية–الدينية والعرقية والطائفية والعشائرية والاقليمية–وضرورة احتوائها في اطار وطني من جانب ولا تعمل على الغائها من جانب آخر.

على ذلك فان المجتمع العراقي لم يكن بعد التغيير مهيأ ً لممارسة ديمقراطية حقيقية ولم يمثل هذا التحول بادرة ايجابية باتجاه التحول الديمقراطي كما كان يتوقع الكثيرون، بل ان التحرر من القيود الصارمة التي كان يفرضها النظام السابق سببت انفلاتاً وفوضى عمت البلاد

---

[1] د.صادق الاسود :علم الاجتماع الساسي ، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ص٨١-٨٢ .

[2] : Human society New York ,Davis,k pp-208-209

ولم يكن للضوابط الاخلاقية والدينية والاجتماعية حضوراً على الساحة العراقية الا ما ندر منها وكل ذلك جرى تجنياً على الديمقراطية وباسم الحرية المطلقة وفي ظل غياب شبه تام للسلطة والقانون.

ان الاشكالية الاساسية في هذا الاطار تكمن في ان الديمقراطية ينبغي ان تنبع من الواقع الاجتماعي[3]، والمشكلة ان هذا الواقع شهد طغيان الولاءات والانتماءات العرقية والدينية والطائفية والاقليمية-وبفعل عوامل وقوى دولية واقليمية-على حساب الانتماء الوطني، وذلك بعد التغيير بمدة وجيزة.

على ذلك فان عملية التحول الديمقراطي الحقيقي لا يمكن ان تتحقق مالم تتوافر شروط و مقومات واسس ضرورية ومن ابرزها العمل على رفع المستوى الثقافي لابناء المجتمع وتوعيتهم وتنمية مدركاتهم مع العمل على تنشئة الاجيال الجديدة تنشئة اجتماعية- سياسية سليمة تقوم على اساس تنمية روح الحوار والتسامح وتعزيز آواصر التضامن والتآخي ونبذ العنف والتعصب وترجيح كفة الانتماء الوطني على حساب الانتماءات الاخرى مع التأكيد على قبول الجميع بالجميع.

المبحث الثاني
المعوقات الاقتصادية

لامراء ان للعوامل اقتصادية أثراً بالغاً في استقرار المجتمع او عدم استقراره[4]، وبالتالي فان الاوضاع الاقتصادية تؤثر سلباً أو ايجابياً في توفر الارضية الملائمة لتطور العملية الديمقراطية، فكلما تحسنت الاوضاع المعيشية للمواطنين كلما كانوا مؤهلين لكثر لممارسة حقوقهم وحرياتهم بدءً بعملية الاختيار الصائب لمن ينوب عنهم في ممارسة السلطة بهيئاتها التشريعية والتنفيذية مروراً بحرية التعبير عن الرأي وانتهاءاً بالنشاطات السياسية الاخرى كالانضمام الى الاحزاب والجمعيات والمشاركة بالاحتجاجات والمظاهرات سلمية. لذا فان الانهيار الاقتصادي الذي شهده العراق اثر العمليات العسكرية التي بدأت منذ ٢٠ مارس/٢٠٠٣ وما سبقها من الحصار اقتصادي طيلة اكثر من ثلاثة عشرة سنة منذ سنة ١٩٩٠م وكانت الصفحة الاخيرة في عمليات السلب والنهب والحرق والتدمير الذي طال اغلب مؤسسات الدولة حتى ان البنية التحتية قد اصابها التدمير الكامل والشامل الامر الذي يتطلب اموالاً وجهوداً وزمناً ليس بالقليل لاعادة البنية التحتية وتحسين الاوضاع الاقتصادية في البلاد والتي تقف حائلاً امام عملية التحول الديمقراطي في البلاد. وتبرز على الساحة السياسية العراقية في الظروف الراهنة ظواهر اقتصادية عدة تشكل عراقيل تقف بوجه العملية السياسية برمتها ومن ابرز تلك الظواهر:

اولاً- ظاهرة البطالة :

لقد تحددت مهمة (بول بريمر المدير الإداري لسلطة الإحتلال من ٢ آيار / مليو ٢٠٠٢ حتى ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤) مع اول عمل قام به بعد توليه وظيفته، فصل أكثر من ٥٠٠

---

[3] اسماعيل صبري عبد الله : مستقبل الديمقراطية الوطن العربي , نقلاً عن : زياد حافظ : مستقبل الفكر القومي العربي , مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٩٧ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٥ .

[4] د. طارق الهاشمي : الاحزاب السياسية , مطابع التعليم العالي الموصل ، ١٩٩٠ ، ص ٤٤.

الف موظف حكومي، معظمهم جنود وبينهم اطباء ومدرسون وممرضات وناشرون وبعد ذلك فتح حدود البلد على مصراعيها للواردات والوافدين الاجانب وبلا اية قيود : لارسوم كمركية ولاتفتيش ولاضرائب[5].

وقد ذكر (د.صفاء احمد) استاذ الاقتصاد العراقي ان البطالة عبء كبير على الاقتصاد العراقي وقد أدى الاقتصاد المنهار بكثير من العراقيين الى الإنخراط في نشاط إجرامي ويتماشى معدل البطالة بصورة متناسبة مع الارتفاع في معدل الجريمة)[6].

وفي الوقت الذي اكدت بعض الإحصائيات ان نسبة البطالة في العراق وصلت الى اكثر من (٦٠%) من مجموع ابناء الشعب العراقي، اكدت وزيرة العمل في الحكومة العراقية المؤقتة (ليلى عبد اللطيف) وإستناداً الى احصائيات وزارة التخطيط، ان نسبة البطالة وصلت الى ٢٦,٨% من المسجلين فقط لدى الوزارة والبالغ عددهم ٦٠٠٠٠٠ الف عاطل،من بينهم ٤٠,٠٠٠الف من حملة شهادات البكلوريوس والماجستير[7]، الامر الذي يدل على ان نسبة العاطلين عن العمل كبيرة وخطيرة بذات الوقت،وهومما يفسر في كثير من جوانبه استمرار تدهور الوضع الامني وعجز الحكومة الانتقالية عن وضع الحلول الناجحة لهذه المشكلة وهو ما يشكل بذات الوقت خطراً كبيراً على عملية التحول السياسي الذي من المفترض ان تشهده البلاد ومن زاويتين: اما الزاوية الاولى: فالخطر الذي تمثله البطالة لاريب انه خطر امني، واما الزاوية الثانية فمع اسمرار البطالة وتدهور الوضع المعاشي للمواطنين لا يمكن ضمان نجاح اية عملية انتخابية والتي تعد المحطة الاساسية لعملية التحول الديمقراطي.

ثانياً- عبء الديون والتعويضات :-

تشكل الديون والتعوضات التي يتحمل أعباءها الشعب العراقي دون غيره، عبئاً اضافياً آخر ومعوقاً اساسياً من معوقات البناء الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تعرقل تلك العملية برمتها عملية التحول الديمقراطي، وتشير الاحصائيات الى ان الديون المترتبة على العراق مع الفوائد بلغت اكثر من ١٢٠ مليار دولار يضاف اليها التعويضات للدول المتضررة جراء الحروب التي خاضها النظام السابق مع كل من ايران والكويت والتي دفع منها العراق فقط في فترة الإحتلال ومنذ٩ نيسان٢٠٠٣ وحتى تشرين الاول سنة ٢٠٠٤ ما يقارب مليارين وذهبت معظمها الى ذات الشركات التي فازت بالعقود في ما يسمى باعادة اعمار العراق وعلى راسها شركة (بكتل الامريكية)[8].

وعلى الرغم من محاولات الادارة الامريكية للضغط على حلفائها بقصد إلغاء او التخفيف من حدة الدين والتعويضات ولكن هذا بحد ذاته يشكل عبئاً وضغط على اية حكومة

---

[5]نعومي كلاين : نهب العراق سعياً الى (يوتوبيا) المحافظين الجدد ، مجلة المستقبل العربي , عدد ٣٠٨ ت١ / اكتوبر / ٢٠٠٤ , ص ص ٢٧- ٢٨ , وكذلك : فيليسس بينيس : إنتقال فاشل للسلطة , مجلة المستقبل العربي , عدد ٣٠٩ ، ت٢ / نوفمبر / ٢٠٠٤ , ص ١٤ .

[6]فليسس : المصدر السابق ، ص ١٥ .

[7]جاء ذلك في مقابلة مع السيدة ليلى عبد اللطيف وزيرة العمل في الحكومة العراقية المؤقتة مع الاذاعة العراقية في ٢٠ /١٢ / ٢٠٠٤ .

[8]صحيفة الكارديان الامريكية في عددها الصادر في ١٥ / ت ١/ اكتوبر / ٢٠٠٤.

عراقية يمكن ان تتشكل على اسس ديمقراطية والتي من الطبيعي انها لا تستكمل مقوماتها الابعد الحصول على الاستقلال وانهاء التواجد الاجنبي.

على ذلك ايا كان الشكل الذي ستكون عليه الحكومة العراقية التي ستنبعث عن العملية الانتخابية القادمة (اسلامية اوعلمانية او حكومة سوق حرة او كوكتيل) فانها سترث تركة ثقيلة[9]، ليس من اليسيرعليها والحال هذا ان تؤسس لنظام سياسي ديمقراطي مستقر ومستقل.

ثالثاً/عبء إعادة الاعمار والبناء :-

ان النوايا الامريكية لتحويل إقتصاد العراق عبر السيطرة على الدولارات المخصصة لإعادة الإعمارو البناء هي الاخرى كانت عبئاً إضافياً ذلك لانها اي عملية الاعمار والبناء. ظلت متخلفة لدرجة فادحة عن الجدول الزمني المخطط لها الامر الذي سبب المزيد من الشعور بالاحباط في الشارع العراقي كما نمى ذلك المشاعر المعادية للامريكيين[10]. وعلى الرغم مما يلقيه المسؤلين الامريكيين من لوم في التاخير في منح عقود الاعمار والبناء وإستكمال تنفيذ المشاريع الممنوحة على الوضع المتفجر في العراق، الا ان اصلاحات العلاج بالصدمات التي كان يفترض ان تخلق ازدهاراً إقتصادياً يعيد بناء البلدقد ادت بدورها عوضاً عن ذلك الى تأجيج العنف والاعمال المسلحة[11]، الامر الذي ادى بالنتيجة الى المزيد من التعثر والتلكؤ في عملية اعادة الاعمار والبناء للبلد الذي شهد الخراب والدمار بفعل العملية العسكرية وعمليات الحرق والسلب والنهب التي اعقبتها الامر الذي سيشكل عائقاً اساسياً يقف بقوة بوجه العملية السياسية بشكل عام وعملية التحول الديمقراطي بشكل خاص.

---

[9] فيليسس : مصدر سابق ، ص ٤٦

[10] نفس المصدر : ص ص ١٤- ١٥

[11] نفس المصدر : ص ص ١٤- ١٥

المبحث الثالث
المعوقات الامنية

لاريب ان الانهيار الذي شهده العراق منذ سقوط بغداد ودخوله مرحلة جديدة ابرز مظاهر الخضوع للاحتلال الاجنبي وما اعقبه من عمليات سلب ونهب وحرق وتدمير وقتل وفوضى عمت ارجاء البلاد كان ذلك كله قد سبب انهيارا أمنيا مريعا ساهم في تعزيزه بقاء الحدود مفتوحة على مصراعيها ومن كل حدب وصوب. ومما عقد الامور في الجانب الامني في العراق الطبيعة الغير المكتملة للترتيبات السياسية في العراق- غياب هيكل امني يحظى برعاية وطنية واسعة وغياب وزارة الدفاع الوطنية وغياب برلمان منتخب او حكومة منبثقة عن مثل هذا البرلمان تقوم بالاشراف على شؤن الامن.

فلم يكن باستطاعة مجلس الحكم المؤقت ولا حتى الحكومة المؤقتة التي تشكلت من بعده من اصلاح الاوضاع الامنية ولاسيما إن ميزانية الوزارات التي تشكلت في تلك المرحلة والقوى البشرية والسلطة التي تملكها الوزارات غير كافية لإرساء ادنى مستويات الحفاظ على الاستقرار وتحقيق الامن[12]. ومع ان الادارة الامريكية كانت قد وعدت بنقل السلطة الى العراقيين وهو ما حصل فعلا في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لكن هذا الامر بقي شكليا الى حد كبير وقد تعمدت تلك الادارة الى إبقاء الحكومة العراقية بالحاجة الى تواجدها في معظم مفاصل الحياة، كما ان عملية تشكيل تلك الحكومة خلقت لدى معظم ابناء الشعب العراقي التصور بأنها (إلعوبة في يد الولايات المتحدة وبالتالي فهي غير شرعيةفي اعينهم)[13] الامر الذي اسهم في تزايد العمليات العسكرية التي لم تقتصر على المناطق السنية بل حتى المناطق الشيعية (الفلوجة وسامراء والموصل والنجف والثورة..) وكل ذلك كان بفعل التصور السائد لدى معظم المسلحين بأن المستهدف ليس القوات الامريكية فقط بل القوات العراقية (العلمية لها)، والمشكلة ان الخسائر الاكبر وقعت في صفوف العراقيين دون غيرهم ولم يقتصر ذلك على قوات الشرطة التي فقدت اكثر من ١٠٠٠٠ من عناصرها (وباعتراف وزير الداخلية نفسه) وإنما الخسائر في صفوف المدنيين من اطفال ونساء وشيوخ وعلماء واساتذة ومفكرين واطباء ومن مختلف الشرائع والتي كانت وما زالت معظمها تذهب ضحية العمليات المسلحة واعمال العنف والعنف المضاد بين القوات العراقية والقوات الاجنبية المساندة لها والمسلحين،والبعض الآخر يذهب ضحية تحت مسميات عدة منها (العمالة للاجنبي أو الموقف من الانتخابات او الموقف من العملية السياسية والوضع القائم برمته)،وحتى وصلت الاحصائيات في عدد القتلى بين الصفوف العراقيين الى اكثر من (١٠٠٠٠٠) عراقي ويزيد في الحقيقة الرقم عن هذا الحد بكثير لانه لايمر يوم دون ان يذهب فيه عشرات بل مئات أحيانا من الضحايا العراقيين نتيجة لاستمرار مسلسل العنف والعنف المضاد.

ان اسباب تصاعد العنف في العراق وتردي الوضع الامني له اسباب عديدة ذلك لان العراق اصبح ساحة للصراعات وتضارب المصالح وتصفية الحسابات بين قوى عديدة دولية واقليمية ومحلية وتبقى الادارة الامريكية هي اللاعب الاساسي في المحصلة والتي لم تكن جادة

---

[12] فيلبس ، نفس المصدر السابق، نفس الصفحة..
[13] المصدر نفسه.

وعازمة على فرض إجراءات وتدابير لحماية امن البلاد وبدءاً بعملية تأمين حدوده- وهي ليست عاجزة عن ذلك- كما انها لم تكن جادة في مساعدة العراقيين في بناء قواتهم المسلحة وقوات الامن وذلك لكي تبقى الحاجة لبقاء قواتها في البلاد قائمة الى امد غير محدود، لا بل حتى ان استمرار عمليات العنف إن لم تكن تسهم بطريقة غير مباشرة في دعمها لا سيما تلك التي تستهدف القوات الامنية العراقية والعراقيين انفسهم فانها لم تكن جادة في وضع التدابير اللازمة للحد من تلك العمليات- وقد صرحت الادارة الامريكية بذلك يوم ٦ك/ يناير ٢٠٠٥ بقولها بأن القوات الامنية العراقية لازالت مرتبكة في مواجهة التحديات)[*] على ذلك تبقى الاشكالية الامنية عائقاً اساسياً امام عملية التحول الديمقراطي وعلى الرغم من ادعاء الادارة الامريكية ومواصلتها في اصرارها على ان العراق سيكون مهيا لاتنخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ إلا إنها تؤكد بأن العنف الذي يجري في العراق ليس من السهل إحتواءه وتوصل هؤلاء مع مسؤلين في الامم المتحدة الى (ان إحتمال فرض الهدوء على معظم معاقل المقاومة الخطيرة في وقت يسمح بإجراء الإنتخابات هو إحتمال ضئيل)[14] والاخطر من ذلك ان خطة الطوارئ التي تعتمد على حرمان مناطق واسعة-او عدم رغبتها بالمشاركة-من حق التصويت فإن ذلك سينتج حكومة غير شرعية الامر الذي من المحتمل ان يزيد من إشتعال نارإزدراء العراقيين للولايات المتحدة[15].

وبقدر تعلق الامر بالانتخابات فان الهاجس الامني يبقى هو العائق الاساسي اما إجراءها في ظروف مؤاتية،لابل انقسام العراقيين بين مؤيد لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر ٣٠ ك٢/ يناير ٢٠٠٥ وبين من يدعو الى تأجيل لمدة تتراوح بين ثلاثة الى ستة اشهر وبين من يعارضها بشكل قاطع ولايؤمن بإجراؤها بتاتاً والاكثر من هذا هناك من يهدد كل من يدعو للمشاركة فيها بل وصل التهديد الىنسف المراكز الانتخابية والاكثر من ذلك أكدّ زعيم حركة القاعدة (اسامة ابن لادن) (إنّ من يشارك في تلك الانتخابات يعد بحكم الكافر).

وفي الوقت الذي يتمسك اصحاب الرأي الاول (المؤيد لإجراء العملية الانتخابية في موعدها المحدد) والتي تقوم حجتهم على ان التأخير في إجراء العملية سيسبب المزيدمن العنف لان معظم اسباب العنف حالياً هي بفعل إتهام قوى كثيرة للحكومة واجهزتها ومسؤليتها (باللاشرعية والارتماء في الحضن الاجنبي) وبالتالي لابد من انتخاب حكومة شرعية منبثقة عن المجلس الوطني الذي ستمخض عن تلك الانتخابات، في حين يتمسك دعاة التأجيل للعملية الانتخابية بأن العامل الامني سيشكل عائقاً اساسياً لإجراء تلك العملية بسبب الاضطرابات الامنية ولا سيما مع وجود مدن مستعصية على الحكومة وتكاد الحكومة فيها- الطرف الاضعف-في المعادلة السياسية في البلاد[16].

(*)قال وزير الجيش الامريكي توماس هوايت : (لقد وجدنا أنفسنا علىالتو مختزلين العواقب ما بعد الحرب ، جلسنا هناك وراقبنا الناس يفككون البلد ويفرغونه بصورة أساسية والآن بعد ثلاثة أشهر من الانتقال السياسي الذي جرى في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ يستمر الامن العام في العراق في التدهور باضطراد) انظر فليسس: مصدر سابق، ص ص ١٣ – ١٤.

(14)فليسس : المصدر السابق ، ص ١٤ .

(15)فيليس، نفس المصدر السابق، نفسه الصفحة..

(16)قيس العزاوي : مسؤل الحركة الاشتراكية العربية منشور في جريدة الصباح العدد ٣٦٣ في ١٨ / ايلول / سبتمبر / ٢٠٠٤.

والمشكلة التي تبدو ظاهرة للعيان هي ليست فقط في تأمين مراكز الانتخاب التي يمكن إنجازها في مناطق كثيرة من العراق كما تؤكد الحكومة على ذلك مراراً وتكراراً ولكن المشكلة في المناطق الساخنة والمشكلة الاكثر خطورة في مرحلة ما بعد الانتخابات وما ستفسر عنه من فوز قائمة او قوائم معينة على حساب آخرى الامر الذي قد يؤدي الى إصطفاف كثير من القوى حتى تلك التي دخلت عمليةالعملية الانتخابية ولكنها خرجت خالية من الوفاض مع القوى المعارضة لإجراء العملية الانتخابية وقد يشجع ذلك كثيراً الى تفاقم العنف وتصعيد العمليات العسكرية في البلاد الذي قد يؤدي الى وقوع نكسة كبيرة تسجل على حساب العملية الديمقراطية برمتها وربما يحكم عليها بالموت ولا يستبعد وقوع إحتمالات خطيرة منها حدوث الانفصال او التجزئة او حتى الصراعات الطائفية والعرقية وصولاً الى وقوع الحرب الاهلية في مناطق ليست قليلة وهو ما تحاول بل وتسعى جاهدة قوى عديدة الى دفع البلاد إليه لتحقيق مآربها وتنفيذ مخططاتها حتى ولو كان الخاسر الوحيد هو الشعب العراقي.

المبحث الرابع
المعوقات السياسية

أولاً – الموقف الامريكي :-

إن السياسة المعلنة للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق هي دعم بناء الديمقراطية في هذا البلد ولكن الوقائع اثبتت عكس ذلك تماماً بدءاً من تبنيها بل وسعيها المتواصل لتكريس التمثيل الطائفي والعرقي بدلاً من التمثيل السياسي– وهو ما حصل مع تشكيل مجلس الحكم والوزارات التابعة له وحتى الحكومة الانتقالية لم تكن بعيدة عن هذا التوجه وحتى المجلس الوطني الانتقالي لم يكن خارجاً عن هذا الاطار[17].

على ذلك فأن إعتماد الاساس الطائفي والعرقي للعملية السياسية في العراق وتسيّد نظام (الزبائنية) يتناقضان تماماً مع إقامة ديمقراطية في عراق قائم على مواطنة عراقية تتمتع بقدر كبير من العدالة والمساواة، كما حصل في لبنان فان هذا التوجه يمهد الطريق لانقسام في المستقبل القريب ويفسح المجال لتدخل القوى الخارجية[18].

إن مثل تلك الظواهر لا تشكل تهديداً مباشراً وخطيراً لعملية التحول الديمقراطي فحسب بل تهدد وحدة العراق الوطنية برمتها ومما يزيد الامور خطورة ان هذا البلد سيبقى عرضة لمخاطر عدة وهو ما زال غير مهيأ لمواجهتها.

---

(17) رند رحيم :- مراقبة الديمقراطية في العراق , تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق , أيلول / سبتمبر / ٢٠٠٣ ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٩٧ ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٣.

(18) نفس المصدر السابق ، ص ٨١ .

من جانب آخر فان الدعم المادي لعملية التحول الديمقراطي من قبل الادارة الامريكية لم يبلغ سوى مبالغ تافهة من المال خصصت بذلك الاتجاه ولم يتم إنفاق اية اموال على الاطلاق للتربية الديمقراطية والتربية المدنية[19].

لذا فأن سياسة الادارة الامريكية في العراق تتسم بالسلبية وعدم الجدية في إرساء اسس نظام ديمقراطي سليم،حتى ان موضوع الديمقراطية لم يعد مستساغاً ومقبولاً لدى العراقيين من جانب الامريكيين لا سيما بعد ما حصل في سجون ابي غريب من إنتهاكات لحقوق الانسان وبشكل صارخ.

ثانياً- الاحزاب السياسية :-

إن عملية تشكيل الاحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية العراقية بعد الاحتلال وعلى الرغم من ان بعضها يمتلك جذوراً تأريخية تمتد عشرات السنين وكانت تمارس نشاطها في المنفى إلا ان معظم تلك الاحزاب لم تكن تمتلك برامج سياسية معلنة وواضحة، ومع إستثناءات قليلة- فان معظم تلك الاحزاب لم تكن اكثر من مجموعات من الاشخاص الموالين والمرتبطين بشخصيات قيادية- كارزمية- وتفتقر بالتالي تلك الاحزاب لوجود هيكل تنظيمي حقيقي[20].

ونظراً لإحتمالية إجراء الانتخابات النيابية خلال شهر كانون الثاني من سنة ٢٠٠٥ فان ضعف اداء الاحزاب وضعف قدرتها على التنافس في عملية طرح برامجها الانتخابية وبالتالي عدم قدرتها على إستقطاب الجماهير العراقية وقد كان الهاجس الامني واحد من اهم المعوقات التي حالت دون توسيع نشاط تلك الاحزاب والاتصال بتلك الجماهير وتطمينها على جديتها وعزمها على تحقيق آمالها وطموحاتها بعد نيلها اكبر عدد ممكن من مقاعد الجمعية الوطنية.فضلاً عن ذلك فان معظم تلك الاحزاب وضعت جل إهتماماتها في كيفية الوصول الى السلطة والاستئثار بها وإستغلالها لتحقيق مصالحها الخاصة دون الاهتمام بالمصلحة العامة .

ومن جانب آخر فان مؤسسات المجتمع المدني الآخرى كالمنظمات والنقابات والجمعيات التي وصل عددها الى اكثر من ٧٠٠ منظمة وجمعية ونقابة وهي تلك التي تم تسجيلها رسمياً ولازالت هنالك اكثر من ٢٠٠٠ منظمة اخرى تقدمت بطلبات الى الوزارة التي تهتم بشؤون المجتمع المدني في العراق لغرض الاعتراف بها رسمياً ولكن كل تلك المؤسسات التي كان من المفترض ان تساهم في عملية التحول الديمقراطي معظمها ان لم نقل كلها تعمل لاغراض خاصة وبعضها لا تمتلك مكان معروف لدى الناس والبعض الآخر مكاتبها مغلقة في اغلب الاوقات وبالتالي نمت تلك المؤسسات من معوقات عملية التحول الديمقراطي اكثر مما هي عوامل مساعدة هذا التحول.

ثالثاً- العملية الانتخابية :-

أصدرت مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة قراره ذي الرقم ١٥٤٦[*] في ٨ حزيران / يونيو سنة ٢٠٠٤ والذي يضع خطة تفصيلية لمستقبل التطور السياسي للعراق بما في

---

[19] رند الرحيم : ص ٨٣ .

[20] نفس المصدر : ص ٨٤ .

[*] انظر نص القرار المذكور على موقع الامم المتحدة على شبكة الانترنيت : www:un.org/documents .

ذلك عقد إنتخابات ديمقراطية قبل ٣١ ك٢ / يناير ٢٠٠٥ لجمعية وطنية إنتقالية ويرحب القرار بحقيقة إن قوات الامن العراقية (مسؤولة أمام وزراء عراقيين مناسبين) وانه ستكون هناك (شراكة تامة بين قوات الامن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات) باعتبارهما يتخذان إجراءات امنية واسعة النطاق مع إلتزام كافة القوى الداعمة لصون الامن والاستقرار في العراق بالعمل طبقاً للقانون الدولي بما في ذلك الالتزام بمقتضى القانون الانساني الدولي[21]. إن القرار المذكور كان قد وضع حداً زمنياً لإجراء الانتخابات النيابية ولم يأخذ في الحسبان توفر الاسس والمقومات والاجواء المناسبة لكي تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة، وعلى الرغم من إصرار الحكومة المؤقتة والكثير من مؤسسات المجتمع المدني التي حاولت بل وحرصت جاهدة على الاعداد لتلك الانتخابات بدءاً من تشكيل المفوضية العليا المستقلة التي تتولى عملية الاشراف على تلك العملية والإعداد لها إلا ان اوساط عراقية اخرى شككت بإجراء العملية في وقتها المحدد (٣٠ك٢/يناير ٢٠٠٥) وحجتها في ذلك ان الظروف ليست مؤاتية وسعت قوى اخرى الى تأجيلها لتوفير ادنى مستويات الامن والنزاهة وفسح المجال امام اكبر عدد ممكن من الجماهير للمشاركة فيها في حين اصرت قوى اخرى على معارضة الانتخابات وعدت المشاركة فيها بمثابة (كفر). وعلى العموم فان كل المشاهد المحتملة تنذر بوقوع عواقب وخيمة على مستقبل العراق.

عموماً وعلى مستقبل عملية التحول الديموقراطي خصوصاً، ذلك ان عدم التمكن من اجراء انتخابات مباشرة لانتخاب مجلس وطني واختيار حكومة شرعية واعداد الدستور الدائم للبلاد في هذه الحال سيبقى الوضع الرهن وقد يزداد الامر سوءً واذا فاتت فرصة الانتخابات القادمة بداية ٢٠٠٥ ستكون العلية اطول واصعب وستكون باهضة الثمن وربما ستذهب ضحايا كثيرة ويصب كل ذلك في زاوية تكريس ظاهرة الاحباط وتراجع الامل في الخلاص من الاحتلال وتحقيق الامن والاستقرار[22].

اما المشهد الاخر الذي سيجسد في حال اجراء العملية الانتخابيةوما يمكن ان تسجل عليها من قبل فئات وقوى كثيرة حكمت مسبقاً على العملية برمتها بالفشل وعدم النزاهة الامر الذي سيؤدي الى تصعيد في العمليات المسلحة وتفاقم العنف والعنف المضاد مما ينذر بدوره بوقوع عواقب وخيمة .

على ذلك ففي كل الاحوال- اجراء الانتخابات او عدم إجراؤها في موعدها المحدد- فان مستقبل التحول الديمقراطي لازال مرهوناً بالوقائع والاحداث والتطورات التي ستشهدها البلاد في المرحلة القادمة والتي تمثل مصدر قلق لمعظم ابناء الشعب العراقي.

رابعاً- العملية الدستورية :-

إن كتابة دستور عراقي دائم تعد المهمة الاصعب- والتي تلي مهمة استعادة الامن- والذي من المفترض ان يضع القواعد والاسس السليمة لتأسيس نظام سياسي واجتماعي تتجدد من خلاله العملية الديمقراطية في البلاد، وهذه المهمة تعوقها مشكلات لا زالت متفاقمة ومتقادمة ومن ذلك ايضاً تدهور الوضع الامني الامر الذي يعرقل إجراء انتخابات نيابية تفضي الى تكوين

---

[21] آدم روبرتس : نهاية الاحتلال في العراق (٢٠٠٤) مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٧/أيلول/ سبتمبر/ ٢٠٠٤، ص ٤٤ .

[22] خير الدين حسيب : المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق , مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٧ , مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٩- ٣٠ .

جمعية تأسيسية تتولى مهمة صياغة الدستور يقرر شكل الحكم والحكومة المستقبلية في العراق، وسوف يبقى الحكم على مسقبل الديمقراطية مرهوناً بمدى النجاح في المضي قدماً في هذا الاتجاه.

ان اشكالية كتابة دستور دائم مرهونة بظروف وعوامل عديدة منها إشكالية مرجعية الدستور فهنالك اتجاهات متقاطعة بشأن مرجعية الدستور ومصادره فهناك اتجاه متشدد يدعو ويصر على اعتبار الشريعة الاسلامية هي مصدر التشريع الوحيد واتجاه آخر يرى ان تكون الشريعة احد اهم مصادر التشريع في حين ان هنالك اتجاهاً علمانياً ليبرالياً يصر هو الآخر على توجهاً اخر يؤكد على ضرورة إحترام القيم الدينية الاسلامية والمسيحية والديانات الآخرى مع الدعوة الى فصل الدين عن الدولة[23].

اما الاشكالية الآخرى فانها تتمثل بشرعية الجهة التي تتولى عملية صياغة الدستور والتي كانت ولازالت وسوف تبقى في المدى المنظور موضع شك وجدل فليس من الممكن ان توكل تلك المهمة الى جهة غير منتخبة وتبقى المسألة مرهونة بإجراء العملية الانتخابية وهي ذاتها تثير الشكوك كثيرة لدى قوى وتيارات عديدة على الساحة السياسية العراقية وتغذي هذا التوجه قوى إقليمية وقد تدعمها قوى دولية في الخفاء ايضاً وذلك بفعل استمرار الانفلات الامني من جهة ووجود قوات الاحتلال الاجنبية من جهة آخرى.

لذا تعد معركة صياغة دستور دائم للبلاد من إصعب المعارك التي ستواجهها البلاد في المرحلة القابلة، ذلك لان هذا الدستور سيحدد مستقبل الدولة العراقية كما يؤمن حقوق العراقيين جميعاً ويضمن تحقيق اقصى درجات العدالة والاهم من كل ذلك يؤسس هذا الدستور لارساء نظام ديمقراطي يضمن للجميع الحق في المنافسة والتداول على السلطة والمشاركة في صنع السياسة الداخلية والخارجية.

لذا لايمكن حسم تلك المعركة قبل ايجاد حلول سليمة وراسخة تقوم على إساس مشاركة جميع العراقيين في العملية الانتخابية المزمع عقدها في ٣٠ كانون الثاني سنة ٢٠٠٥ والتي من المفترض ان تفضي الى تكوين مجلس نيابي وطني يأخذ على عاتقه عملية صياغة دستور وطني ديمقراطي، وبخلاف ذلك فان مستقبل الدولة العراقية وازماتها الطاحنة والمستمرة وبخاصة أزمة الحكم والشرعية ستبقى قائمة وربما تزداد عمقاً وشمولاً واتساعاً وخصوصاًالاحتقان الطائفي والديني الذي تشهده البلاد وبخاصة بعد إجراء انتخابات في اجزاء من ارجاء البلاد وتهميش بل واقصاء–او لنقل عدم رغبة بل ومعارضة–مناطق عديدة بفعل اسباب ودوافع كثيرة من أبرزها أساليب قوات الاحتلال واستمرار تواجدها وتدهور الوضع الامني وما الى ذلك[24].

فضلاً عما سبق فان الاشكالية الاكثر تعقيداًوهي تلك التي تتمثل في ما يسمى بقانون المرحلة الانتقالية[25]، وبالتحديد ما جاء في البند (ج)من المادة (٦١) انه سيكون الاستفتاء على

---

[23] عبد الحسين شعبان : العراق : الدستور والدولة من الاحتلال الى الاحتلال ، القاهرة ، العروبة للطباعة، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٩- ٢٠ .

[24] أنظر الملف الذي فتحته صحيفة الزمان (العراقية) لمناقشة قضايا الدستور والذي ساهم فيه نخبة من الاكاديمين والسياسين والحقوقيين في شهر ايلول / سبتمبر / ٢٠٠٣ .

[25] أنظر : قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، ٨- آذار / مارس / ٢٠٠٤ (عن الانترنيت من موقع سلطة مجلس الحكم الانتقالي).

الدستور ناجحا ان لم يرفضه ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات او اكثر، وهذا يعني ان بامكان اي جهة دينية او سياسية ذات نفوذ واسع سواء من الكرد او العرب السنة او الشيعة ان يطالب الجمعية الوطنية التي من المفترض انها تتولى صياغة الدستور الدائم والتي تنبثق بدورها من الانتخابات النيابية في العراق والتي ستعرض الدستور المذكور على الاستفتاء الشعبي خلال بضعة اشهر واذا ما حصل الاعتراض الشعبي المذكور يصبح الدستور مرفوضا مما يعني حل الجمعية الوطنية واعادة كتابة الدستور مرة اخرى ويمكن ان يتكرر هذا الامر مما يجعل البلاد تدور في حلقة مفرغة وربما لن يتيسر اعداد دستور دائم للبلاد الى سنوات وسنوات الامر الذي سيجعل القانون المؤقت بمثابة قانون دائم.

خاتمة وتوصيات

لما كانت المعوقات التي تعترض سبيل التحول الديمقراطي في العراق من التعقيد والخطورة التي لاتحول دون نجاح عملية التحول المنشودة فحسب بل انها تنذر بوقوع عواقب وخيمة اقل ما يمكن القول عنها انها تهدد وحدة البلاد الوطنية وسيادتها ،لذا حري بنا أن نضع الحلول الناجحة لواجهة تلك الاشكالية بغية تذليل تلك المعوقات والعقبات وصولاً الى إزالتها وتعبيد الطريق للوصول الى بناء نظام ديمقراطي سليم.

على ذلك فاننا نرى ان هنالك توصيات يمكن إعتمادها لانجاز متطلبات التحول الديمقراطي ومن هذه التوصيات ما يأتي :-

١. ان تشخيص العقبات والعراقيل التي تعترض سبيل التحول الديمقراطي لايعني باي حال من الاحوال الركون الى حالة من الاحباط واليأس بعدم امكانية تحقيق التحول الديمقراطي في البلاد بقدر ما يعني هذا الامر تشخيص مواطن الداء ووضع الدواء الشافي والعلاج الكافي لتلك العلل وبشكل علمي ومدروس .

٢. لكي تنقلب الاوضاع وتنعكس الاعتبارات علينا العمل سوية على ايجاد ارضية مناسبة لتصحيح الافكار والذهنيات واحداث تغيير داخلي يتم من خلال تحسين أحوالنا وتغيير ما بشعبنا وتوجيهه الوجهة السليمة في التفكير وتبني اسلوب التجرد والاخلاص والابتعاد عن الانانية والانتهازية والاستئثار ليحل محل كل ذلك عقلية بنّاءة تهدف للعمل الدؤوب في البناء وانتشال المجتمع من رواسب الماضي وتركه الاستبداد الثقيلة وتكريس النمط الديمقراطي للحياة في العراق الجديد ولا سيما في مجالي التربية والتعليم.

٣. إن التحول الديمقراطي ليست عملية سحرية يمكن احداثها في ليلة وضحاها بل إنها عملية بناء تتجسد من خلال الممارسة التي تتطلب مضاعفة الجهود بمشاركة جميع التيارات والانتماءات الوطنية دون استثناء وبلا اقصاء ومن خلال تفعيل الحوار ومد الجسور وقبول الجميع بالجميع على شرط اقصاء وابعاد كل القوى الخارجية التي لا تبغي سوى تحقيق مآربها على حساب استقرار البلد وامنه ورفاهيته.

٤. العمل على توعية ابناء المجتمع جميعاً باهمية وجدوى التحول الديمقراطي الذي لا يعني ممارسة الحريات بشكل فوضوي دون حدود، بل على الجميع ادراك حدود ممارستهم لحقوقهم وحرياتهم انطلاقاً من المبدأ القائل (حريتك تنتهي عندما تبدأحريات الآخرين) وبالتالي فان ممارسة الحريات والحقوق تقابلها التزامات وواجبات حتى يتمتع كل مواطن بمواطنيته الحقيقية وبشكل عادل ومنصف وعلى ذلك يجب الاحتكام الى منطق القانون الذي ينظم تلك الحقوق والحريات ليس فقط بين ابناء المجتمع بل بينهم وبين من يتولى إدارة شؤونهم في السلطة بناء على تخويل الشعب له عن طريق صناديق الاقتراع.

٥. ان ممارسة حق الانتخاب- اذا ما توفرت شروطها الانية والتصويت بحرية تامة- تعد ايضاً بمثابة واجب وطني مسؤولية تقتضي مشاركة الجميع لانها سوف تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح من المفترض ان تعقبها خطوات هامة منها صياغة الدستور الدائم للبلاد والاستفتاء عليه واجراء تدابير وممارسات ديمقراطية آخرى لاحقة كلها ستمثل ممارسات لا

تشكل سوى اطاراً ووسائل ناجحة لحل معظم مشاكل المجتمع وليس بالضرورة إنها تضع الحلول لكل تلك المشاكل دفعة واحدة لان التحول الديمقراطي الحقيقي بحاجة الى زمن ليس بالقصير .

٦. العمل على خلق ثقافة سياسية مشتركة تراعي حق هذا وذاك فتخرج الطوائف والاقليات وكل الانتماءات الفرعية الآخرى من نطاق الولاء الضيق الى آفاق ارحب يشعر فيه كل فرد بالجماعة وكل فريق بان له دور أساسي في المشاركة في اتخاذ القرار وبناء المجتمع الديمقراطي المرقه وصولاً الى تحقيق الاندماج بين ابناء المجتمع الواحد على اختلاف انتماءاتهم في اطار من التعايش والانسجام والتآخي.

٧. ان التحول الديمقراطي بمثابة ثورة بيضاء سلمية وسيلة منظمة لانتقال السلطة من فئة او مجموعة فئات الى فئة او فئات آخرى دون اللجوء الى العنف لان العمل على وفق مبدأ تداول السلطة وبضمانات دستورية وقانونية لاتمنع الاستبداد والاحتكار من قبل الاقلية ايا كان انتماءاتها او اتجاهها فحسب بل انها تفتح الابواب على مصراعيها للقوى والتيارات والشخصيات التي تتمتع بالكفاءة والاخلاص والوطنية لان الجماهير الواعية وهي صاحب المصلحة الحقيقية وصاحبة القرار ستكون قادرة بعد مرحلة الاختبار (مدة النيابة المحددة بزمن لا يتجاوز ٤ سنوات) على ازاحة كل العناصر الهزيلة والعاجزة عن خدمتها.

٨. التحول الديمقراطي في العراق لا يتحول الى مستواه المطلوب الامن خلال التمتع بالحرية التامة والتي لا يمكن نيلها وتذوق حلاوتها الا بعد الحصول على الاستقلال واستعادة السيادة وهو ما لا يمكن حصوله الامن خلال خروج قوات الاحتلال وهو ما يجب ان تقرره الجمعية الوطنية المنتخبة والتي من المفترض انها تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً .

٩. ان خروج قوات الاحتلال بشكل مباغت وسريع أمراً لامنطقياً لانه لاريب سيترك البلاد لمزيد من الفلتان الامني وربما سيؤدي ذلك ليس فقط الى انهيار البنية التحتية من جديد بل سيؤدي حتماً الى المزيد من التمزق والتشتت وربما يؤول الامر الىتقسيم العراق الى دويلات متناحرة وستعم الفوضى الىأجل غير معروف ستمتد انعكاساته السلبية الى معظم ارجاء المنطقة الامر الذي يستدعي العودة مرة آخرى الى الشرعية الدولية ، الفراغ من جانب الامم المتحدة والتي يتوجب عليها ان يكون لها حضور ودور فاعل مدعوم من مختلف القوى الدولية ومن خلال البدء بالعمل على تحديد سقف زمني لخروج قوات الاحتلال واستبدالها بقوات حفظ السلام او قوات الطوارئ الدولية والتي من المفترض ان تباشر حضورها-اي الامم المتحدة-الفاعل والمؤثر من خلال عملية الاشراف على الانتخابات والتي يجب ان تسبقها عملية تشجيع ودعم كل القوى والتيارات للمشاركة في العملية السياسية.

١٠. العمل على تعزيز الآواصر المشتركة بين ابناء الشعب العراقي وتناسي الخلافات والاحقاد والضغائن.